مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٩) ٢٠٢٠

درجة الحرية الاقتصادية في سورية وأثرها على التجارة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧

أ. د . محمد صقر *
د. رولا غازي اسماعيل **
بيير خوري ***

(تاريخ الإيداع ١ / ٧ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ١٣ / ١٢ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

تعتبر درجة الحرية الاقتصادية من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة لأنها تدل على مدى تطور البلد اقتصادياً وقدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة نشاط القطاع الخاص المحلي في مختلف المجالات وبشكل خاص في مجال التجارة الخارجية.

تم في هذا البحث دراسة العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية في سورية بمجالاتها ومؤشراتها المختلفة وأثرها على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧، ولدراسة العلاقة بين المتغيرات تم وضع ثلاث نماذج حيث يدرس كل نموذج أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على كل متغير من متغيرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات والميزان التجاري). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية، وعدم وجود تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على الواردات الكلية و الميزان التجاري.

كلمات مفتاحيه: الحرية الاقتصادية- التجارة الخارجية -الميزان التجاري .

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
*** طالب دكتوراه ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا. pkh-sy@hotmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (9) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (9) 2020

Syrian Foreign Trade and its Impact on Economic Growth during the Period 2000-٢٠١٧

Prof. Mohammed Saqr *
Dr. Rola Ismail **
Pierre Khoury *,**

(Received 1 / 7 / 2020 . Accepted 13 / 12 / 2020)

□ ABSTRACT □

The degree of economic freedom is one of the important economic indicators that have increased interest in it in recent years because it indicates the extent of the country's economic development and its ability to attract foreign investment and increase the activity of the local private sector in various fields, especially in the field of foreign trade.

In this research, the relationship between the degree of economic freedom in Syria in its various fields and indicators and its impact on the foreign trade sector has been studied during the period 2004-2017. To examine the relationship between the variables, three models have been developed where each model studies the effect of economic freedom variables on each of the foreign trade variables (Exports, imports and trade balance). The study found that there is a significant effect of economic freedom on the total exports, and the absence of a significant effect of economic freedom on total imports and the trade balance.

Keywords: economic freedom, foreign trade, trade balance.

* Professor in the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .

*,** PhD student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. pkh-sy@hotmail.com.

أولاً– مقدمة:

أدى تزايد عدد الدول المؤمنة بالحرية الاقتصادية إلى تطور واتساع رقعة الحرية الاقتصادية وتطور مؤشراتها، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن للحرية الاقتصادية أثراً إيجابياً في النمو والتنمية وتنشيط قطاع التجارة الخارجية، حيث سعت سورية منذ عام ٢٠٠٥ إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي وتطوير القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات والواردات التي تعد من الجوانب المهمة للحرية الاقتصادية، مما ساهم في تطور حجم وقيمة الصادرات والواردات كناحية ايجابية لتحرير التجارة الخارجية ولكنها انعكست سلباً بمجموعة من التغيرات الاقتصادية السلبية من أهمها استمرار العجز في الميزان التجاري خلال سنوات الدراسة.

يتيح مؤشر درجة الحرية الاقتصادية (EFI) الذي صدر أول مرة في عام ١٩٩٦ إمكانية حقيقية للدول في مقارنة أوضاعها الاقتصادية وقياس درجة الحرية الاقتصادية في خمسة مجالات رئيسية هي: ١) حجم الحكومة: النفقات والضرائب، والمؤسسات؛ ٢) الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية. ٣) إمكانية الوصول إلى الأموال. ٤) حرية التجارة الدولية ٥) الائتمان والعمل وقطاع الأعمال.

حيث سعت سورية لتحسين ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادي من خلال تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية لتبلغ أفضل ترتيب عالمي لها عام ٢٠٠٧ بترتيب ١١٧ عالمياً قبل أن يتراجع ترتيبها إلى ١٥٩ عالمياً عام ٢٠١٦ [1] بسبب الآثار السلبية للحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية الدولية التي أضرت بها وقلصت من نمو وتطور قطاع التجارة الخارجية.

تم تحليل درجة الحرية الاقتصادية في سورية من خلال المتغيرات: حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال، حرية التجارة الدولية، الائتمان والعمل وقطاع الأعمال. ودراسة التجارة الخارجية السورية من خلال المتغيرات: الصادرات الكلية، الواردات الكلية، الميزان التجاري يُعد ضرورياً للإجابة على السؤال الآتي: ما هو أثر درجة الحرية الاقتصادية على التجارة الخارجية في سورية؟

ثانياً– أهمية البحث وأهدافه

تأتي أهمية البحث من أهمية الحرية الاقتصادية التي تساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل والازدهار ويحاول البحث توضيح مفهوم ومؤشرات درجات الحرية الاقتصادية وتأثيرها على التجارة الخارجية بشكل عام، بالإضافة للتعرف على قيم الحرية الاقتصادية في سورية وأثرها على قطاع التجارة الخارجية السورية خلال فترة الدراسة بشكل خاص. ومن أهداف البحث:

- عرض واقع درجة الحرية الاقتصادية في سورية.
- عرض واقع وتطور التجارة الخارجية السورية.
- دراسة تأثير درجة الحرية الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية السورية (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري).

رابعاً – مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح مفهوم الحرية الاقتصادية في سورية ومدى تأثيره على قطاع التجارة الخارجية، وهذا التساؤل المحوري يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

[1] World Economic Freedom Annual Report, The Fraser Institute, 2017.

- هل توجد علاقة بين تطور الحرية الاقتصادية وتطور التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات و الواردات)؟
- هل توجد علاقة بين تطور الحرية الاقتصادية و حصيلة الميزان التجاري؟

خامساً- فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على الواردات الكلية.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على الميزان التجاري.

سادساً- منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية السورية حيث تم وضع ثلاثة نماذج لدراسة العلاقة ويدرس كل نموذج أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على كل متغير من متغيرات التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات- الميزان التجاري) بالاعتماد على اختبار تحليل الانحدار و اختبار الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS.

سابعاً- الإطار المكاني والزماني للبحث

تمثل سورية الإطار المكاني للبحث والفترة بين ٢٠٠٤- ٢٠١٧ تمثل الإطار الزماني للبحث.

ثامناً- المناقشة:

تعريف الحرية الاقتصادية: " تعني حماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، وغياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك من السلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية المصلحة العامة ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية رؤية واضحة عن (التجارة الخارجية) في البلدان، لأنه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون" [٢]. كما عُرِفت الحرية الاقتصادية على أنها " ترتبط بمدى ما يتاح من مرونة وحرية لانتقال موارد البلاد من جهة إلى أخرى وفقاً لاختيارات شخصية عوضاً عن الاعتماد على تخطيط استراتيجي مركزي للدول"[٣]. بينما يعرفها معهد كيتو للحرية الاقتصادية بأنها " الاختيار الشخصي و التبادل الطوعي الذي تنظمه الأسواق وحرية دخول الأسواق والتنافس فيها، فضلاً عن حماية الأشخاص ومملكاتهم من الاعتداء من قبل الآخرين. وبهذا يتضح بأن الحرية الاقتصادية تعني حرية المنتج في الإنتاج و حرية المستهلك في الاختيار وحرية العامل في العمل وحرية المالك في التملك وحرية التاجر في التجارة دون الإضرار بمصالح الآخرين" [٤] .

وبالتالي نجد أن الحرية الاقتصادية تعني الدرجة التي وصل إليها اقتصاد السوق في الدولة من حيث حرية التبادل و منافسة و حماية حقوق الأشخاص والممتلكات وقد تشكل الحرية الاقتصادية عاملاً أساسيا لتفسير النمو وتوزيع الدخل والتجارة الخارجية في الدولة[٥]

---

[٢] ياسين، عبد الرحمن.٢٠١٦، *قياس و تحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم للمدة ٢٠١٤-٢٠١٥* . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد٣٦، العراق، ص ١٦٦.

[٣] شكارة، أحمد .٢٠١٨، *الحرية الاقتصادية الدولية : واقع ومستقبل العراق*، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة، العراق، ص ٣.

[٤] غريباوي، أيمان. و باداويي، سردار.٢٠١٠، *تحليل العلاقة الدالة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد٦٥، العراق، ص٢٢٨.

[5] BERGGERN, Niclas. (2003), *The Benefits of Economic Freedom*. Research institute of industrial Economics,scokholm, sweden, p 193.

نشأة مؤشر الحرية الاقتصادية

في ثمانينيات القرن العشرين، قام مايكل ووكر، رئيس معهد فريزر[٦] بكندا، بجمع مجموعة من اقتصاديين ليرى إن كانوا قد يستطيعون إيجاد أدلة تجريبية على فرضية آدم سميث بأن المزيد من الحرية الاقتصادية يؤدي إلى نموٍ اقتصادي أعلى. حيث أنشأ هؤلاء الخبراء «مؤشرًا للحرية الاقتصادية للعالم» لكل دولة على حِدَة على مدار الزمن، بناءً على خمسة مجالات للحرية الاقتصادية: الضرائب، والإنفاق الحكومي، والنقد والائتمان، والتنظيم الاقتصادي للأعمال والعمالة، والتجارة الخارجية. حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن البلدان التي تتمتع بمزيد من الحرية الاقتصادية تنمو بشكل أسرع من الدول التي تكون درجة حريتها الاقتصادية أقل مثال على ذلك الوضع الاقتصادي في الكوريتان (الشمالية والجنوبية) حيث يتشاركان نفس الثقافة واللغة وكانوا على نفس المستوى من التطور تقريباً عندما انفصلوا وبعد ذلك اتبعوا مسارات مختلفة للغاية مقياس جيد للحرية الاقتصادية في الجنوب ومستوى منخفض من الحرية في الشمال، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجنوب الآن أعلى ب ٢٠ مرة منه في الشمال[٧].

ومنذ عام ١٩٩٦ أصبح مؤشر الحرية الاقتصادية أكثر تعقيداً حيث تم إضافة ١٧ عنصراً قابلة للقياس الكمي مثل حجم النفقات الحكومية بوصفها جزءاً من إجمالي الناتج المحلي، كما أُضيفت عناصر جديدة إلى المؤشر خلال الفترة من عام ١٩٩٧-٢٠٠٠ وأصبح المؤشر يحتوي الآن على ٣٨ عنصرًا مقسَّمةً إلى خمسة مجالات[٨] ، والنقاط الخمسة هي[٩]:

١- حجم المصروفات الحكومية والسياسة الضريبية: تعني كلما ازدادت النفقات المالية و تصاعدت نسب الضرائب ، وتم إقامة مشروعات تجارية خاضعة لسلطة الدولة كلما اتسع حجم صناعة القرار الحكومي على حساب مساحة الحرية الفردية ما يعني تقلص الحرية الاقتصادية عموماً.

٢- الهيكل القانوني وحماية الملكية: التي تتضمن حماية الأشخاص وحقوق ملكياتهم حيث تعد ركناً أساسياً للحرية الاقتصادية وللمجتمع معاً.

٣- إمكانية الوصول إلى الأموال: تعد مسألة حيوية لحماية الأموال من أن تفقد قيمتها كنتيجة مثلاً لارتفاع نسبة التضخم التي تؤثر سلباً على قيمة الأجور والمدخرات. من هنا، فإن صيانة الأموال وحسن التصرف بها يؤدي بالضرورة لحماية حقوق الملكية وغيرها من الإجراءات التي تدفع بالتنمية أشواطاً متقدمة.

٤- حرية التجارة الدولية: تعني حرية التبادل التجاري تصديراً واستيراداً و إبرام العقود وغيرها من عمليات جوهرية ملازمة للحرية الاقتصادية التي قد تتأثر سلباً عندما تتخذ بعض الدول إجراءات تحرُم دولاً معينة من التبادل التجاري المنفتح والمتوازن، أو في حالة فرض بعض الدول سياسات تجارية حمائية.

٥- تنظيم الائتمان والعمال وقطاع الأعمال: تعني الابتعاد عن تطبيق نظم بيروقراطية يضع خطوطاً حمراء بصورة تعليمات أو لوائح تقليدية تعيق التجارة الدولية بكل أشكالها وصورها ووسائلها أو أدواتها.

---

[٦] مركز أبحاث كندي تأسس في العام ١٩٧٤ المقر الأساسي للمعهد في فانكوفر وله علاقات مع شبكة عالمية مكونة من ٨٠ مركز أبحاث عبر شبكة الحرية الاقتصادية. المعهد مشهور جراء مؤشره السنوي بعنوان الحرية الاقتصادية للعالم، الذي يُصنف بلدان العالم وفقاً لدرجة حريتها الاقتصادية. كما يصدر المعهد تقارير إقليمية ووطنية تصنف الحرية الاقتصادية لأميركا الشمالية وأميركا اللاتينية والعالم العربي والدول الفرنكوفونية.

[7] LEMIEUX, Pierre.(2018), *What Are The Benefits Of Economic Freedom*, Institut Economique Molinari, Paris, France,p3.

[٨] سكاوزن، مارك . ٢٠١٦، *قوة الاقتصاد*. ترجمة : شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى، مصر، ص٢٢٠.

[٩] شكارة، أحمد .٢٠١٨، *الحرية الاقتصادية الدولية*، مرجع سابق ، ص ٤.

باستخدام هذه المعايير، يسعى مؤشر الحرية الاقتصادية بشكلٍ موضوعيٍّ لتصنيف مستوى الحرية الاقتصادية برقم مفرد في أكثر من ١٠٠ دولة سنويًّا. ومنذ عام ٢٠٠٥ يقوم معهد فريزر (Fraser) بوضع تقرير الحرية الاقتصادية في الوطن العربي بالاعتماد على المجالات الخمسة ذاتها، ويصدر التقرير تحت عنوان "الحرية الاقتصادية في الوطن العربي" ويشمل جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وفي عام ٢٠٠٧ قاموا لأول مرة بنشر خريطة للحرية الاقتصادية للعالم، مصنِّفين كل دولة بألوان مختلفة[١٠].

تصنيف الحرية الاقتصادية

تم تصنيف الحرية الاقتصادية من قبل معهد فريزر (Fraser) على أساس الدرجات التي تتراوح بين ١ إلى ١٠ درجات، وكلما كانت الدرجات مرتفعة دل ذلك على تحقيق التقدم في تطبيق الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، ووفقاً لذلك تُصنّف الدول إلى أربع فئات هي[١١]:

١- الدول الأكثر تحرراً: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية تتراوح ما بين (٨-١٠) درجات أي حرية اقتصادية كاملة مثل: سنغافورة و هونغ كونغ.

٢- الدول في الدرجة الثانية من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (٦-٧.٩) درجات، أي حرية اقتصادية شبه كاملة مثل: البحرين و ماليزيا.

٣- الدول في الدرجة الثالثة من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (٤-٥.٩) درجات، أي حرية اقتصادية ضعيفة، مثل : سورية، الجزائر.

٤- الدول الأقل تحرراً : هي الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية تتراوح ما بين(١-٣.٩) درجات، أي حرية اقتصادية معدومة، مثل: زيمبابوي ، ميانمار.

دراسة تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في سورية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

أظهرت البيانات المنشورة عن درجة الحرية الاقتصادية حصول سورية على المرتبة ١٥٥ خلال عام ٢٠١٧ بدرجة حرية اقتصادية ٥.٠٦ مقارنة بدرجة حرية اقتصادية (٤.٩٤) عام ٢٠١٦، وفيما يلي جدول يظهر درجة الحرية الاقتصادية لسورية ومؤشراتها المختلفة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (١) تطور درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها في سورية للفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)

[١٠] سكاوزن، مارك . ٢٠١٦، *قوة الاقتصاد*. مرجع سابق، ص٢٢١.

[١١] غريباوي، أيمان. و باداويي، سردار. ٢٠١٠، *تحليل العلاقة الدالة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية*، مرجع سابق، ص٢٣١.

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن متوسط درجة الحرية لسورية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) بلغت ٥.٧٥ وقد حصل مجال (إمكانية الوصول إلى الأموال) على أفضل درجة بمتوسط وقدره ٧.١ أما أقل درجة فكانت من نصيب مجال (الهيكل القانوني وحماية الملكية) بمتوسط ٤.٤٢ درجة. أما بعد بداية فترة الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٧) فقد تراجع متوسط درجة الحرية الاقتصادية لسورية إلى ٤.٩٩ درجة فقط وقد حصل مجال (إمكانية الوصول إلى الأموال) على أفضل درجة بمتوسط وقدره ٥.٨ أما أقل درجة فكانت من نصيب مجال (الهيكل القانوني وحماية الملكية) بمتوسط ٣.٣٥ درجة. ومن حيث السنوات كان عام ٢٠١١ الأفضل بمستوى الحرية الاقتصادية في سورية ب ٦.٠٨ درجة وعام ٢٠١٣ لأسوء ب ٣.٩٨ درجة نتيجة بدء ظهور الآثار الاقتصادية السلبية للحرب على سورية. وفيما يلي رسم بياني توضيحي للتغيرات التي حدثت لكل متغير من متغيرات درجة الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (١) تطور درجة الحرية الاقتصادية

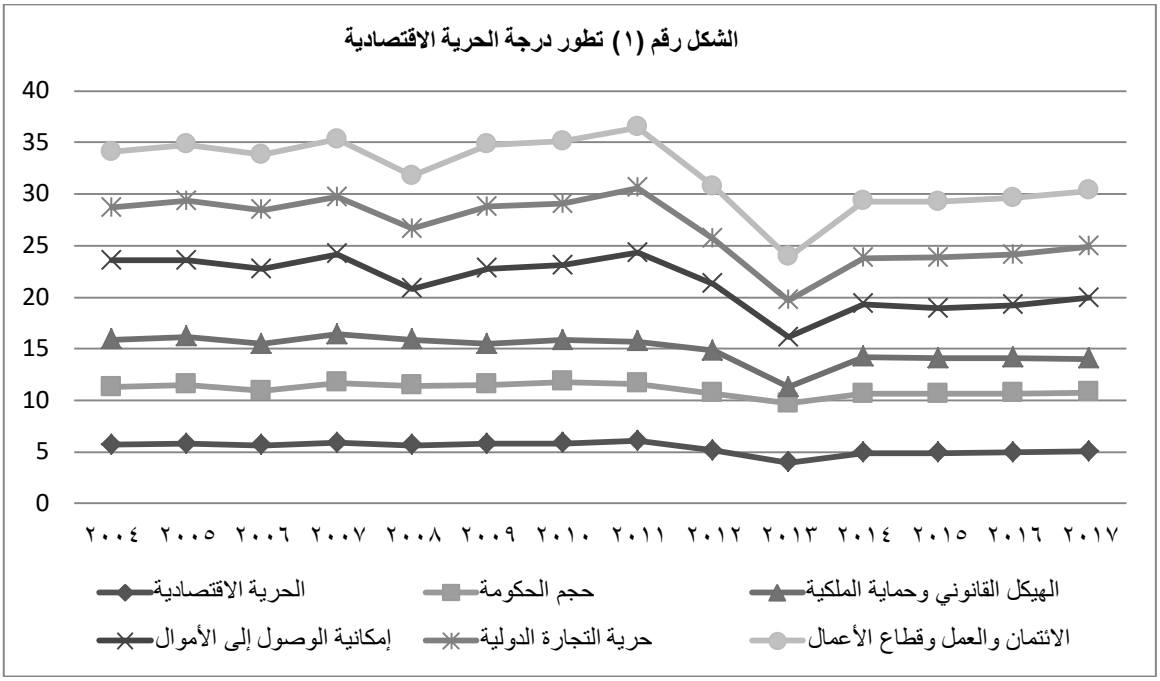

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المدرجة في الجدول رقم(١).

تطور التجارة الخارجية السورية

تعرّف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة[١٢]"، كما يمكن تعريفها على أنها "الوسيلة التي تسمح لدولة ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محلياً أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها من دولة، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها[١٣]".

[١٢] السريتي، محمد.٢٠٠٣، *اقتصاديات التجارة الخارجية*. مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص٨.
[١٣] شيلالي، رشيد.٢٠١١، *تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص١٨.

يمكن التعرف على قطاع التجارة الخارجية من خلال تحليل تطور الميزان التجاري الذي يعرّف بأنه الحصيلة النهائية للفارق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية وكلما كانت الصادرات أكبر من الواردات كان الميزان التجاري رابحاً(فائض) [١٤]، وفيما يلي جدول يظهر وضع الميزان التجاري السوري خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (٢) تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧

القيمة (مليون ل. س)

العام	الصادرات الكلية	نسبة التغيير السنوي	الواردات الكلية	نسبة التغيير السنوي	ميزان التجاري	نسبة تغيير (الصادرات- الواردات)
٢٠٠٤	346166	-	389006	-	42840-	-
2005	٤٢٤٣٠٠	22.57	٥٠٢٣٦٩	29.14	٧٨٠٦٩-	-6.57
2006	٥٠٥٠١٢	19.02	٥٣١٣٢٤	5.76	٢٦٣١٢-	13.26
2007	٥٧٩٠٣٤	14.65	٦٨٤٥٥٨	28.84	١٠٥٥٢٤-	-14.19
2008	٧٠٧٧٩٨	22.23	٨٣٩٤١٩	22.62	١٣١٦٢١-	-0.39
2009	٤٨٨٣٣٠	-31.00	٧١٤٢١٦	-14.92	٢٢٥٨٨٦-	-16.08
2010	٥٦٩٠٦٤	16.53	٨١٢٢٠٩	13.72	٢٤٣١٤٥-	2.81
2011	٥٠٥١٠٧	-11.24	٩٦٤٩٢٨	18.8	٤٥٩٨٢١-	-30.04
2012	١٩٦٤٥٢	-61.1	٧٩٤٢٧٧	-17.68	٥٩٧٨٢٥-	-43.42
2013	١٧٤٩٣٣	-10.96	٩٤٤٩٦٢	18.97	٧٧٠٠٢٩-	-29.93
2014	١٧٥٧٥٩	0.47	١٥٦٢٨٤٦	65.38	- ١٣٨٧٠٨٧	-64.91
2015	٢١٠٠٦٥	19.52	١٤٩٧٣٤٠	-4.19	- ١٢٨٧٢٧٥	23.71
2016	٣٢٨٥١٩	56.39	٢٢٣٨٤٧٢	49.5	- ١٩٠٩٩٥٣	6.89
2017	٣٥١٠١٨	6.84	٣٠١٩٩٢٢	34.9	- ٢٦٦٨٩٠٤	-28.06

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي.

بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن متوسط الصادرات خلال الفترة المدروسة بلغ ٣٩٧٢٥٤ مليون ل.س بمتوسط تغيير (٤.٩%)، بينما بلغ متوسط الواردات خلال الفترة ١١٠٦٨٤٦ مليون ل.س بمتوسط تغيير (١٩.٣%)، كما نلاحظ استمرار العجز في الميزان التجاري كل سنوات الدراسة بمتوسط ٧٠٦٥٣٢ مليون ل.س. وفيما يلي رسم بياني توضيحي للتغيرات التي حدثت للتجارة الخارجية السورية خلال فترة الدراسة:

[14] RUFFIN,R, J.(1996), Trade *Deficits: Causes and Consequences*, University of Houston, USA, P11.

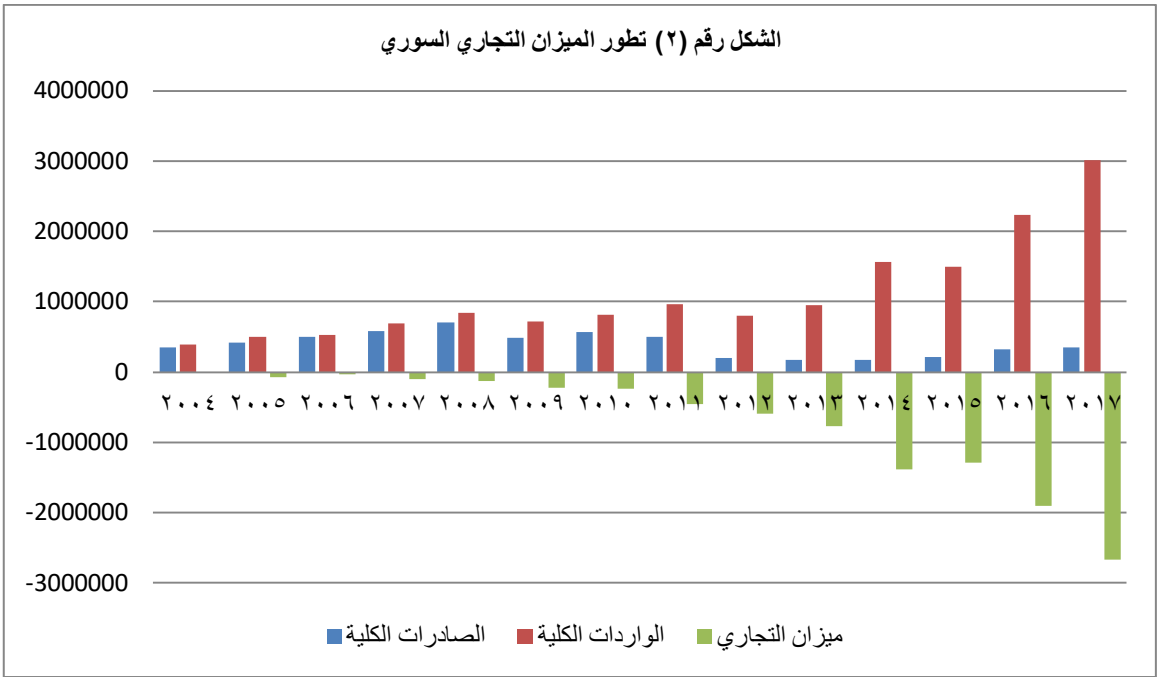

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المدرجة في الجدول رقم(٢).

العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية ومؤشراتها وأثرها على التجارة الخارجية السورية

تم تحليل درجة الحرية الاقتصادية من خلال المتغيرات: حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال، حرية التجارة الدولية، الائتمان والعمل وقطاع الأعمال. وتم دراسة التجارة الخارجية من خلال المتغيرات: الصادرات الكلية، الواردات الكلية، الميزان التجاري.

تم وضع ثلاثة نماذج لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية حيث يدرس كل نموذج أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على كل متغير من متغيرات التجارة الخارجية والنماذج هي:

١- أثر الحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية:

$$Y_1 = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5$$

حيث:

X_1 : حجم الحكومة.

X_2 : الهيكل القانوني وحماية الملكية.

X_3 : إمكانية الوصول إلى الأموال.

X_4 : حرية التجارة الدولية.

X_5 : الائتمان والعمل وقطاع الأعمال.

Y_1 : الصادرات الكلية.

b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 : معاملات الانحدار للنموذج.

b_0 : ثابت النموذج.

٢- أثر الحرية الاقتصادية على الواردات الكلية:

$$Y_2 = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5$$

حيث:

X_1 : حجم الحكومة.

X_2 : الهيكل القانوني وحماية الملكية.

X_3 : امكانية الوصول إلى الأموال.

X_4 : حرية التجارة الدولية.

X_5 : الائتمان والعمل وقطاع الأعمال.

$Y_۲$: لوغاريتم الواردات الكلية.

b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 : معاملات الانحدار للنموذج.

b_0 : ثابت النموذج.

٣- أثر الحرية الاقتصادية على الميزان التجاري:

$$Y_3 = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5$$

حيث:

X_1 : حجم الحكومة.

X_2 : الهيكل القانوني وحماية الملكية.

X_3 : إمكانية الوصول إلى الأموال.

X_4 : حرية التجارة الدولية.

X_5 : الائتمان والعمل وقطاع الأعمال.

Y_3 : الميزان التجاري.

b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 : معاملات الانحدار للنموذج.

b_0 : ثابت النموذج.

لاختبار النماذج تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل نموذج.

اختبار النموذج الأول:

أثر الحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية:

قبل البدء في اختبار الفرضيات يجب في البداية اختبار نموذج الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحيته:

جدول رقم (٣) تحليل الانحدار (جدول تحليل التباين) للنموذج الأول

	احتمال الدلالة .Sig
النموذج	0.002

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار ٢٥.٠

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.002) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) ولذلك فإن نموذج الانحدار معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال، حرية التجارة الدولية، الائتمان والعمل وقطاع الأعمال) لديها أثر على المتغير التابع(الصادرات الكلية) وبالتالي فإن النموذج المقترح صالح لتفسير العلاقة بين الحرية الاقتصادية والصادرات الكلية.

جدول رقم (٤) تحليل الانحدار (ملخص النموذج) للنموذج الأول

معامل الارتباط الخطي R	معامل التحديد R Square	معامل التحديد المصحح Adjusted R Square
٠.٩٣٢	٠.٨٦٩	٠.٧٨٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار ٢٥.٠

ونلاحظ من جدول ملخص النموذج أن قيمة معامل الارتباط الخطي بلغت ٠.٩٣٢ وهي قيمة عالية تشير إلى وجود ارتباط قوي جداً بين الحرية الاقتصادية والصادرات الكلية، وكانت قيمة معامل التحديد المصحح ٠.٧٨٧ وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تفسر ٧٨.٧% من التباينات في الصادرات الكلية و٢١.٣% يعود لعوامل أخرى.

اختبار الانحدار الخطي المتعدد:

يتم اختبار وجود الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من أن المتغيرات لا ترتبط ذاتيا، حيث يؤدي وجود التعدد الخطي إلى أخطاء في معاملات النموذج.ولذلك يتم حساب قيم معامل تضخيم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ضمن جدول المعاملات للنموذج كما يلي:

الجدول رقم (٥): تحليل الانحدار (جدول المعاملات) للنموذج الأول

المتغير	معامل الانحدار B	احتمال الدلالة .Sig	معامل تضخم التباين VIF
ثابت المعادلة	-1494731.987	0.126	-
حجم الحكومة	272794.316	0.122	1.363
الهيكل القانوني وحماية الملكية	23966.216	0.571	2.452
إمكانية الوصول إلى الأموال	-110.281	0.997	2.225
حرية التجارة الدولية	277763.727	0.001	3.796
الائتمان والعمل وقطاع الأعمال	-223123.257	0.024	2.878

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار ٢٥.٠

يتضح من الجدول السابق المعاملات عن تطبيق تحليل الانحدار أن قيم VIF [١٥] لجميع المتغيرات أصغر من ٥ وبالتالي فإن المتغيرات لا تتأثر بمشكلة التعدد الخطي.

الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي للحرية الاقتصادية على لوغاريتم الصادرات الكلية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي لحجم الحكومة على الصادرات الكلية.

يتضح من جدول تحليل التباين أن احتمال الدلالة (.Sig) لحجم الحكومة يساوي (0.122) وهو أكبر من (0.05) ولذلك نقبل فرضية العدم لا يوجد تأثير معنوي لحجم الحكومة على الصادرات الكلية ونرفض الفرضية البديلة يوجد تأثير معنوي لحجم الحكومة على الصادرات الكلية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي للهيكل القانوني وحماية الملكية على الصادرات الكلية.

---

[١٥] معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) : يستخدم VIF كمعيار للكشف عن التداخل الخطي المتعدد وتحديد المتغير المستقل المسؤول عن ذلك: ويعرف VIF بالمعادلة الآتية:

$$VIF= 1/ (1-R_J^2) \qquad J= 1,2,3, \ldots\ldots K$$

إذا كانت قيمة معامل تضخيم التباين تزيد عن ٥ هذا يدل على أن نموذج الانحدار يعني من مشكلة ارتباط خطي، كما يمكن استخدام مقلوب VIF ويسمى بفترة السماح (Tolerance) وكل منها يعطيان نفس الاستنتاج.

يتضح من جدول تحليل التباين أن احتمال الدلالة (.Sig) للهيكل القانوني وحماية الملكية يساوي (0.571) وهو أكبر من (0.05) ولذلك نقبل فرضية العدم لا يوجد تأثير معنوي للهيكل القانوني وحماية الملكية على الصادرات الكلية ونرفض الفرضية البديلة يوجد تأثير معنوي للهيكل القانوني وحماية الملكية على الصادرات الكلية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لإمكانية الوصول إلى الأموال على الصادرات الكلية.

يتضح من جدول تحليل التباين أن احتمال الدلالة (.Sig) لإمكانية الوصول إلى الأموال يساوي (0.997) وهو أكبر من (0.05) ولذلك نقبل فرضية العدم لا يوجد تأثير معنوي لإمكانية الوصول إلى الأموال على الصادرات الكلية ونرفض الفرضية البديلة يوجد تأثير معنوي لإمكانية الوصول إلى الأموال على الصادرات الكلية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير معنوي لحرية التجارة الدولية على الصادرات الكلية.

يتضح من جدول تحليل التباين أن احتمال الدلالة (.Sig) لحرية التجارة الدولية يساوي (0.001) وهو أصغر من (0.05) ولذلك نرفض فرضية العدم لا يوجد تأثير معنوي لحرية التجارة الدولية على الصادرات الكلية ونقبل الفرضية البديلة يوجد تأثير معنوي لحرية التجارة الدولية على الصادرات الكلية. ويتضح من الجدول أن قيمة معامل الانحدار تساوي (٢٧٧٧٦٣.٧٢٧)، وبالتالي فإن هناك أثر ايجابي لحرية التجارة الدولية على الصادرات الكلية حيث عندما تزداد حرية التجارة الدولية بمقدار (١) ستزداد الصادرات الكلية بمقدار (٢٧٧٧٦٣.٧٢٧).

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير معنوي للائتمان والعمل وقطاع الأعمال على الصادرات الكلية.

يتضح من جدول تحليل التباين أن احتمال الدلالة (.Sig) للائتمان والعمل وقطاع الأعمال يساوي (0.024) وهو أصغر من (0.05) ولذلك نرفض فرضية العدم لا يوجد تأثير معنوي للائتمان والعمل وقطاع الأعمال على الصادرات الكلية ونقبل الفرضية البديلة يوجد تأثير معنوي للائتمان والعمل وقطاع الأعمال على الصادرات الكلية. ويتضح من الجدول أن قيمة معامل الانحدار تساوي (-٢٢٣١٢٣.٢٥٧)، وبالتالي فإن هناك أثر سلبي للائتمان والعمل وقطاع الأعمال على الصادرات الكلية حيث عندما يزداد الائتمان والعمل وقطاع الأعمال بمقدار (١) ستنقص الصادرات الكلية بمقدار (٢٢٣١٢٣.٢٥٧).

مما سبق نجد أن هناك تأثير جزئي للحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية.

اختبار النموذج الثاني:

أثر الحرية الاقتصادية على الواردات الكلية:

قبل البدء في اختبار الفرضيات يجب في البداية اختبار نموذج الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحيته:

جدول رقم (٦) تحليل الانحدار (جدول تحليل التباين) للنموذج الثاني

	احتمال الدلالة .Sig
النموذج	0.204

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار ٢٥.٠

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.204) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ولذلك فإن نموذج الانحدار غير معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال، حرية التجارة الدولية، الائتمان والعمل وقطاع الأعمال) ليس لديها أثر على المتغير التابع (الواردات الكلية) وبالتالي فإن النموذج المقترح غير صالح لتفسير العلاقة بين الحرية الاقتصادية والواردات الكلية.

اختبار النموذج الثالث:

أثر الحرية الاقتصادية على الميزان التجاري:

قبل البدء في اختبار الفرضيات يجب في البداية اختبار نموذج الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحيته:

جدول رقم (٧) تحليل الانحدار (جدول تحليل التباين) للنموذج الثالث

	احتمال الدلالة .Sig
النموذج	0.099

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار ٢٥.٠

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة احتمال الدلالة (.Sig) تساوي (0.099) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ولذلك فإن نموذج الانحدار غير معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال، حرية التجارة الدولية، الائتمان والعمل وقطاع الأعمال) ليس لديها أثر على المتغير التابع (الميزان التجاري) وبالتالي فإن النموذج المقترح غير صالح لتفسير العلاقة بين الحرية الاقتصادية والميزان التجاري.

تاسعاً– الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للحرية الاقتصادية على الصادرات الكلية وبالنسبة للمتغيرات المستقلة تبين عدم وجود أثر معنوي لكل من (حجم الحكومة، الهيكل القانوني وحماية الملكية، إمكانية الوصول إلى الأموال) على الصادرات الكلية.

٢. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لحرية التجارة الدولية على الصادرات الكلية، وكان هذا الأثر طردي لأن زيادة حرية التجارة الدولية بمقدار(١) تؤدي لزيادة الصادرات الكلية بمقدار (٢٧٧٧٦٣.٧٢)، ووجود أثر معنوي للائتمان والعمل وقطاع الأعمال على الصادرات وكان هذا الأثر عكسي لأن زيادة حرية الائتمان والعمل وقطاع الأعمال بمقدار (١) ستنقص الصادرات الكلية بمقدار (-٢٢٣١٢٣.٢٥).

٣. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للحرية الاقتصادية على الواردات الكلية، أي أن المتغيرات المستقلة ليس لها أثر على المتغير التابع (الواردات الكلية).

٤. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للحرية الاقتصادية على الميزان التجاري، أي أن المتغيرات المستقلة ليس لها أثر على المتغير التابع (الميزان التجاري).

٥. حققت سورية عام ٢٠١١ الأفضل بمستوى الحرية الاقتصادية ب ٦.٠٨ درجة وعام ٢٠١٣ لأسوء ب٣.٩٨ درجة نتيجة بدء ظهور الآثار الاقتصادية السلبية للحرب على سورية، مما دفع بالاقتصاد السوري للتراجع إلى مستوى الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة عام٢٠١٧ وأتى في الترتيب ١٥٥ في تصنيف الحرية الاقتصادية العالمية.

٦. بيّنت الدراسة أن متوسط الصادرات خلال الفترة المدروسة بلغ ٣٩٧٢٥٤ مليون ل.س بمتوسط تغيير (٤.٩%)، بينما بلغ متوسط الواردات خلال الفترة ١١٠٦٨٤٦ مليون ل.س بمتوسط تغيير (١٩.٣%)، كما نلاحظ استمرار العجز في الميزان التجاري كل سنوات الدراسة بمتوسط ٧٠٦٥٣٢ مليون ل.س.

التوصيات:

١- توصي الدراسة بالاهتمام بتشجيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص المحلي والعمل على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لما لهذه الأنشطة من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين ترتيب سورية في مؤشر درجة الحرية الاقتصادية.

٢- توصي الدراسة بالعمل على سياسة إحلال المستوردات من خلال محاولة إنتاج السلع محلياً بدل من استيرادها من الخارج بالإضافة لتشجيع إنتاج السلع التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري ميزة نسبية، لدور هذه السياسة الاقتصادية في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري ومحاولة الوصول إلى فائض في الميزان التجاري.

٣- توصي الدراسة بالعمل على تقليص القيود والإجراءات المفروضة على حركة التجارة الخارجية للمساهمة في زيادة درجة حرية التجارة الدولية في سورية وتحسين ترتيبها في تصنيف الحرية الاقتصادية العالمية.

المصادر و المراجع:

١- السريتي، محمد.٢٠٠٣، *اقتصاديات التجارة الخارجية*. مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

٢- سكاوزن، مارك . ٢٠١٦، *قوة الاقتصاد*. ترجمة : شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى، مصر.

٣- شكارة، أحمد .٢٠١٨، *الحرية الاقتصادية الدولية : واقع ومستقبل العراق*، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة، العراق.

٤- شيلالي، رشيد.٢٠١١، *تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.

٥- غريباوي، أيمان. و باداويي، سردار.٢٠١٠، *تحليل العلاقة الدالة بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)*. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد٦٥، العراق.

٦- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، دمشق، سورية.

٧- ياسين، عبد الرحمن.٢٠١٦، *قياس و تحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عينة مختارة من دول العالم للمدة ٢٠١٤-٢٠١٥* . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد٣٦، العراق.

8- BERGGERN, Niclas. (2003), The Benefits of Economic Freedom. Research institute of industrial Economics,scokholm, sweden.

9- LEMIEUX, Pierre.(2018), What Are The Benefits Of Economic Freedom, Institut Economique Molinari, Paris, France.

10- RUFFIN,R, J.(1996), Trade Deficits: Causes and Consequences, University of Houston, USA.

11- Fraser Institute, Annual Reports of Economic Freedom in the World, Canada.